الأمم المتحدة

A/74/983

الجمعية العامة

Distr.: General
6 August 2020
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البندان 68 و 70 من جدول الأعمال

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة 6 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أعرض على عنايتكم بيان مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي بشأن التمييز ضد الناطقين بالروسية من مواطني أوكرانيا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين 68 و 70 من جدول الأعمال.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**

140820 130820 20-10530 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 6 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي

بيان بشأن التمييز ضد الناطقين بالروسية من مواطني أوكرانيا

يود مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي أن يعرب عن قلقه البالغ من كون لغة التدريس في المؤسسات التعليمية (باستثناء التعليم الأولي والابتدائي) في أوكرانيا ستكون هي اللغة الأوكرانية على وجه الحصر تقريبا، اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2020، التاريخ الذي تدخل فيه أحكام قانون التعليم الجديد في أوكرانيا حيز النفاذ، مع أن الروسية هي اللغة الأم للملايين من الناس في أوكرانيا.

وقد لاحظ مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي في البيان الذي أصدره بعد اعتماد قانون التعليم في أوكرانيا (قرار مجلس الاتحاد رقم 354-SF المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2017) أن هذا القانون يتعارض مع دستور أوكرانيا والالتزامات التي تعهدت بها أوكرانيا وفقا للاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية، المؤرخة 1 شباط/فبراير 1995، والميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات، المؤرخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1992، وأنه ينتهك مصالح الناطقين بالروسية من سكان أوكرانيا، ويرمي إلى فرض الأوكرانية بصورة كاملة.

وأشارت أيضا الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا، في قرارها 2189 (2017) المؤرخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2017، والمعنون "قانون التعليم الأوكراني الجديد: عائق رئيسي أمام تدريس اللغات الأم للأقليات القومية"، إلى أن القانون ينطوي على انتقاص كبير من الحقوق التي كانت في السابق مكفولة "للأقليات القومية". ولم تكن السلطات الروسية وحدها من احتج على القانون الأوكراني الجديد، بل احتجت عليه أيضا سلطات بلغاريا وبولندا ورومانيا ومولدوفا وهنغاريا واليونان.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الانتقادات التي أعرب عنها العديد من الدول والمنظمات الدولية، واصلت السلطات الأوكرانية سياستها القائمة على انتهاكات بالجملة لحقوق السكان الناطقين بالروسية، وذلك بتكريس تلك السياسة في القانون المتعلق بضمان مركز اللغة الوطنية للغة الأوكرانية، والذي دخل حيز النفاذ في 16 تموز/يوليه 2019، وفي قانون التعليم الثانوي العام الذي اعتمده برلمان أوكرانيا في 16 كانون الثاني/يناير 2020. وعلاوة على ذلك، كان التجاهل هو مصير الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) في الفتوى 2017/902 الصادرة في 11 كانون الأول/ديسمبر 2017، والتي اعتبرت فيها اللجنة أن قانون التعليم الأوكراني لا يتضمن حلا للغات التي ليست من اللغات الرسمية للاتحاد الأوروبي، ولا سيما اللغة الروسية باعتبارها اللغة الأكثر استخداماً بعد لغة الدولة. وتؤكد الفتوى أن "معاملة هذه اللغات بدرجة أدنى من العناية أمر يصعب تبريره، ولذلك فهذه معالة تثير مسائل تتعلق بالتمييز". ولما كانت الاستثناءات الوحيدة المنصوص عليها تنطبق على لغات "الشعوب الأصلية"، والشعوب الأصلية في أوكرانيا تشمل عددا من القوميات التي تعيش خارج إقليم أوكرانيا

(في القرم)، كما تنطبق جزئيا على اللغات الرسمية للاتحاد الأوروبي، فإن تلك الاستثناءات لا تعدو أنها تزيد من الطابع اللاإنساني والمعادي للروسية في المقام الأول لقانون التعليم الجديد في أوكرانيا.

ويلاحظ مجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي أن الاتجاه المؤيد للغرب الذي سلكته أوكرانيا بعد انقلاب عام 2014 لم يقرِّب البلد من المعايير الديمقراطية المتحضرة. بل وقع عكس ذلك: فقد زاد بُعد أوكرانيا عن تلك المعايير. وتمادت القيادة الحالية لأوكرانيا في المسار التمييزي الذي انتهجه الرئيس السابق بوروشينكو، والذي كان القصد من ورائه تقييد حق السكان الناطقين بالروسية في تلقي التعليم بلغتهم الأم. وأصبحت سياسة فرض الأوكرانية عنوة أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الصراع الداخلي بين الأوكرانيين في دونباس، وسقوط الضحايا بالآلاف في ذلك الصراع. فالسلطات الأوكرانية، بدلا من أن تتعلم من أخطاء أسلافها الذين بنوا سياساتهم على أفكار قومية، تمضي في نفس السياسة، موصدة بذلك جميع المنافذ المؤدية إلى حل سلمي للصراع. ولما تدعو أوكرانيا إلى إعادة إدماج المناطق التي عارضت انقلاب عام 2014، بينما تتكر في الوقت نفسه حقوق سكان دونباس الناطقين بالروسية في مجال التعليم والمجالات الإنسانية الأخرى، فهي بذلك تقوم بكل ما تستطيع للنيل من عملية المصالحة الوطنية ومن تنفيذ اتفاقات مينسك.

ومجلس الاتحاد بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي يدعو مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمفوض السامي للأقليات القومية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومفوضة حقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا، وبرلمانات البلدان الأوروبية، إلى حماية حقوق المواطنين الأوكرانيين الناطقين بالروسية، وسيصر مجلس الاتحاد على طرح الحالة الراهنة للنظر في المنظمات البرلمانية الدولية – الاتحاد البرلماني الدولي، والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

مجلس الاتحاد
بالجمعية الاتحادية
للاتحاد الروسي